بتاريخ: 26 يناير 2022 العدد: 663 المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

تأجيل صدور تقرير التنافسية العالمية 2021-2022

بناءً على مراسلات المنتدى الاقتصادي العالمي مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الشريك المؤسسي الوحيد للمنتدى المسئول عن الجانب المصري في التقرير، وآخرها الأمس:

قرر المنتدى الاقتصادي العالمي تأجيل صدور تقرير التنافسية العالمية للعام الثاني على التوالي وإرجائه إلى عام 2023.

الرأي

- يعد تقرير التنافسية العالمية واحداً من أهم التقارير الدولية السنوية التي يُصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يصدر من خلاله مؤشراً مُركباً كمعيار موحد للقدرة التنافسية للاقتصادات على مستوى العالم، كما يقدم ترتيباً عالمياً للدول وفقا لهذا المؤشر، والذي تنتظر الدول صدوره لما يعكسه من أبعاد اقتصادية واجتماعية هامّة تتحدد بناءً عليها مواقف الدول تجاه الشئون والسياسات العامة للبلاد، فضلاً عن دوره في تشكيل سياسات النمو على المستوى العالمي.
- وقد قرّر المنتدى الاقتصادي العالمي بشكل مفاجئ، للعام الثاني على التوالي، عدم إصدار تقرير التنافسية العالمية 2021-2022 بصورته المعتادة والتي امتدت لنحو أكثر من 40 عاماً؛ حيث قام بتأجيل موعد إعلان النتائج النهائية للمؤشرات عدة مرات انتهت بإرجاء التقرير بشكل كامل لعام 2023 قبل موعد إعلانه بأيام قليلة.
- وقد شهد الإصدار الأخير للتقرير في عام 2020-2021 الموقف ذاته نظراً للظروف التي فرضتها جائحة كوفيد-19 والتي حالت دون استكمال المنهجية وجمع البيانات اللازمة لإصداره.
- فقد ظهر تقرير التنافسية العالمية العام الماضي 2020-2021 في صورة إصدار خاص من التقرير، لم يتضمن استعراض الأداء التنافسي بأبعاده الأربعة الرئيسية لكل دولة على حده، ولأول مرة لم يحمل أي ترتيب للاقتصادات على مستوى العالم أو تحليل للركائز الاثني عشر المعروفة لمؤشر التنافسية.
- وإنما قدّم تحليلاً للاتجاهات السابقة على مدار العقد الماضي والأولويات المستقبلية للدول فيما يتعلق بعوامل التنافسية، وطرح بعض التوصيات التي دارت حول ثلاثة محاور: أولاً، الأولويات التي ظهرت من التحليل التاريخي منذ الأزمة المالية العالمية حتى قبيل الأزمة التي ولدتها الجائحة؛ ثانياً، الأولويات اللازمة لتعافي الاقتصاد خلال فترة من عام لعامين مقبلين، بما يتجاوز الاستجابات الفورية لأزمة كوفيد-19؛ وثالثاً، الأولويات والسياسات اللازمة لإعادة تشغيل النظم الاقتصادية على المدى الطويل لتحقيق الازدهار المستدام والشامل في المستقبل، في مرحلة أطلق عليها التحول على مدى 3-5 سنوات القادمة.

- وقد اعتمد المنتدى منهجية جديدة لجمع البيانات الخاصة بالمؤشرات الفرعية بحيث تستند إلى الإحصائيات من قبل منظمات ومعاهد بحثية ومؤسسات دولية متخصصة بشكل أكبر من الاعتماد على استطلاعات للرأي، بنسبة 70% إلى 30% على الترتيب، بخلاف المنهجية المتبعة في عملية جمع البيانات قبل عام 2019-2020 حيث كان الوزن الأكبر (70%) لاستطلاعات الرأي.

- ولكن بالرغم من ذلك تظل هناك ضبابية وعدم وضوح للصورة العالمية تحول دون نجاح عملية جمع البيانات واستخلاص النتائج بشكل سليم للعام الثاني على التوالي. الأمر الذي يؤكد على مدى عمق التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 واستمرار تداعياتها بعد قرابة عامين من انتشارها.

- ويوضح الشكل أدناه وضع مصر في تقرير التنافسية لعام 2019-2020، النسخة الأخيرة التي تضمنت الترتيب التنافسي العالمي، من بين 141 دولة شملها التقرير مقارنة بالمتوسط السائد بمنطقة الشرق الأوسط، كما يوضح أيضاً أداء الدول الأفضل تنافسياً على مستوى العالم بكل ركيزة.

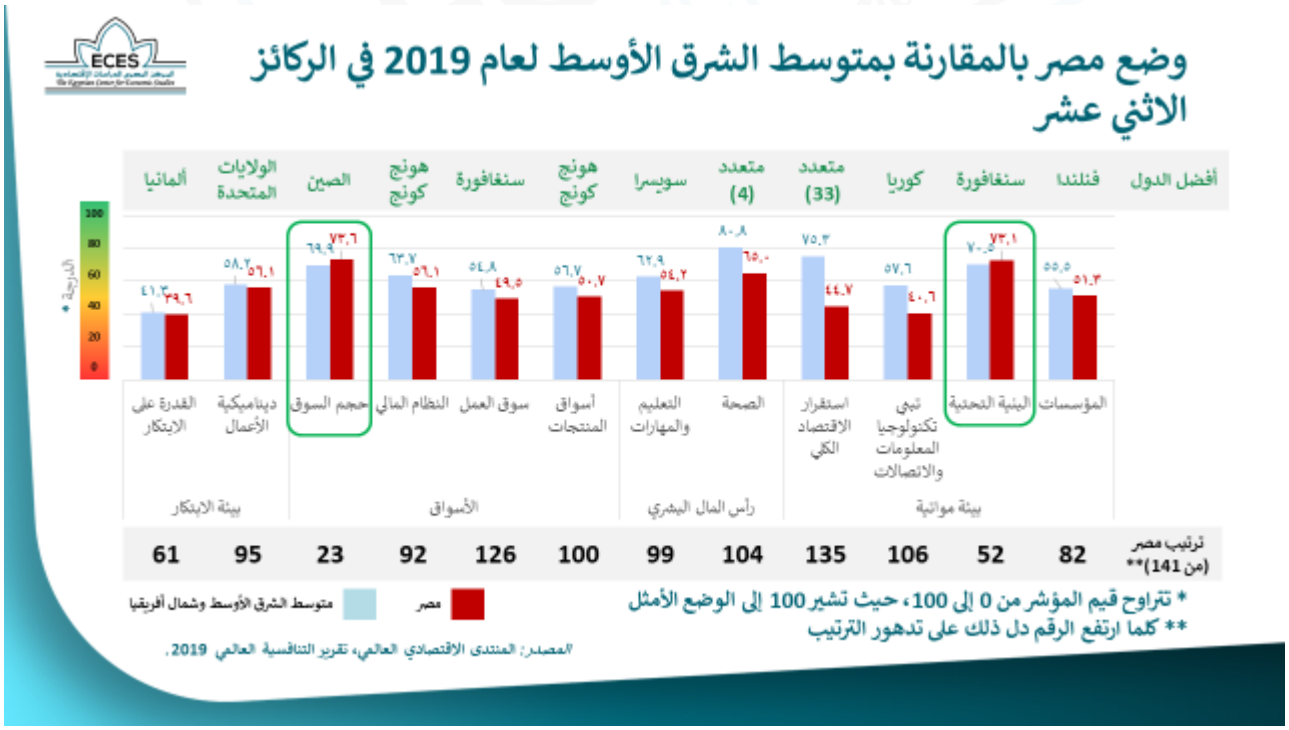

جدير بالذكر:

- أن المركز المصري للدراسات الاقتصادية هو الشريك المؤسسي في مصر والمنسق المسئول عن إعداد استطلاعات الرأي الخاصة بتقرير التنافسية العالمية وإعلان النتائج النهائية له.
- يضم مؤشر التنافسية عدداً من الركائز والمؤشرات الفرعية (135 مؤشر) التي تعكس الأداء الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة على حده.
- يشمل التقرير أربعة أبعاد رئيسية ينبثق عن كل منها عدد من الركائز الفرعية، تتمثل في: 1) بيئة اقتصادية مواتية، وتضم ركائز المؤسسات، التماسك الاجتماعي والأمن، استقرار الاقتصاد الكلي، البنية التحتية؛ 2) رأس المال البشري، وتضم ركيزتي الصحة العامة والحماية الاجتماعية؛ 3) الأسواق، وتضم ركائز التعليم والمهارات، الأسواق، النظام المالي والمنافسة؛ 4) بيئة الابتكار، وتضم ركيزتي القدرة على الابتكار والتوجه المستقبلي للأعمال التجارية.
- يصدر لكل دولة مؤشر كلي (score) يقيس القدرة التنافسية لها يتراوح بين 1-100، بحيث كلما ارتفع الرقم دلّ ذلك على تحسن الدرجة. كما يصدر ترتيب تنافسي وفقاً للمؤشر على مستوى الدول المتضمنة في التقرير.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© 2022 ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.